النشاط السياحي وتأثيره في النمو الاقتصادي

دراسة تحليلية لمقطع عرضي من البلدان للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠)

م.م. محمد طلال محمد
الجامعة التقنية الشمالية
المعهد التقني الإداري / نينوى
Email/alwzymohamed1992@gmail.com

م.د. نزار صديق الياس القهوا جي
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
nizaralqahwachi66@uomosul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.1.14

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٤/١٩ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٥/١٢ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٧/٣٠

المستخلص

يمكن للقطاع السياحي أن يكون له دوراً محورياً مهما في تحقيق بعض من أهداف التنمية المستدامة مثل الهدف (8) والمتمثل في النمو الاقتصادي والعمل اللائق، والهدف (1) المتمثل في القضاء على الفقر والهدف (16) والمعني بالسلام والعدل والمؤسسات القوية. من أهم ما يمكن أن يحققه القطاع السياحي يكمن في قدرته العالية على استغلال القطاعات الإنتاجية والخدمية الموجودة في الاقتصاد بكفاءة عالية وتقديمها كخدمات إلى السياح سواء كان في (السياحة الخارجية) أم (السياحة الداخلية). يحاول البحث الاجابة عدة تساؤلات وهي: هل يعد القطاع السياحي محفزاً حقيقياً للنمو الاقتصادي؟ وهل يمكن للقطاع السياحي ان يكون قطاعاً قائداً في الاقتصاد القومي؟ وهل يمكن لقطاع السياحة تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة؟ من هذه التساؤلات تبرز لدينا أهمية البحث بمدى قدرة القطاع السياحي بتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع عن طريق القطاع السياحي.

لقد تبين لنا ومن عينة لمقطع عرضي من بلدان العالم بلغت (77) بلداً مثلت جميع أقاليم العالم، وباستخدام مجموعة من المتغيرات التفسيرية تم حسابها كمتوسطات للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠) وهي: (متغير متوسط النمو لانفاق السائح بالدولار داخل البلد المضيف، متوسط حصة الفرد من التعلم، متوسط النمو لغازات الانبعاث لثاني اوكسيد الكاربون- التلوث البيئي، معدل التضخم السنوي، متوسط لوغاريتم الرقم القياسي لهشاشة الدول- متغير الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، لوغاريتم متوسط دخل الفرد أول المدة - متغير التقارب)، بأن هناك تأثيراً ايجابياً معنوياً حقيقياً للنشاط السياحي في بلدان عينة البحث مقدارها (7%) تقريبا في النمو الاقتصادي، مما يعكس أهمية القطاع السياحي وقدرته في جذب السياحة الخارجية للبلد المضيف، ومساهمته الواضحة في النمو الاقتصادي، يتحقق هذا الأمر بوجود استقرار (اقتصادي، سياسي، اجتماعي) متمثلاً بإيجابية تأثير متغير الهشاشة، ووجود وعي اجتماعي لأهمية السياحة والسائح متمثلاً بمعنوية ايجابية متغير سنوات التعليم.

الكلمات المفتاحية: القطاع السياحي، النمو الاقتصادي، التنمية المستدامة.

The Impact of Tourism Activity on economic growth

An analytical study a cross-section of countries for the period (2007-2020)

Abstract

The tourism sector can play an important role in achieving some of the sustainable development goals, such as goal (8) of economic growth and decent work, goal (1) of eradicating poverty, goal (16) on peace, justice and strong institutions. One of the most important things that tourism sector can exploit the existing productive and service sectors in the economy with high efficiency and provide them as services to tourists, whether in (external tourism) or (internal tourism). The research attempts to answer several questions, namely: Is the tourism a real stimulating sector on economic growth? Can the tourism sector be a leading sector in the national economy? Can the tourism sector achieve some of the sustainable development goals? The research is highlighting the importance of tourism sector's ability to transform the national economy from a rentier economy to a diversified economy through the tourism sector.

Using a cross section data for (77) countries that represented all regions of the world, with using a set of explanatory variables calculated as un averages for the period (2007-2020), which are: (the average growth variable for tourist spending in dollars within the host country, Average years of schooling, average growth of carbon dioxide emission gase environmental pollution, annual inflation rate, average logarithm of the state fragility index - economic, political and social stability variable, logarithm of average per capita income at the beginning of the period - convergence variable), that there is a positive, significant for Real tourism activity in the countries of the research sample is effecting approximately 7% in economic growth, which reflects the importance of the tourism sector and its ability to attract foreign tourism to the host country, and its clear contribution to economic growth. This achieved by the presence of stability in; (economic, political, social) represented by a positively variable of Fragility, and the existence of a social awareness for tourists, represented by the positive morale of the variable years of education.

Key words: tourism sector, economic growth, sustainable development.

المقدمة:

السياحة: هي السفر بهدف الترفيه أو التطبيب أو الاكتشاف، وتشمل السياحة توفير الخدمات المتعلقة بالسفر. والسائح هو الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله. وذلك حسب تعريف منظمة السياحة العالمية.

ذكر في تقرير البرنامج الانمائي للأمم المتحدة، ومنظمة السياحة العالمية (٢٠١٧) الآتي: أن هناك ما يقرب من (1.2) مليار سائح يعبرون الحدود كل عام. للسياحة أثر عميق وواسع النطاق على المجتمعات، والبيئة، والاقتصاد. ويمثل النشاط السياحي حصة مقدارها (10٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و(1) من كل (10) وظائف هي في مجال السياحة، و(7٪) من الصادرات العالمية خاصة بالقطاع السياحي، فالسياحة لها دور حاسم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة حتى عام (٢٠٣٠) (WTO,2017:6).

يعد القطاع السياحي أحد القطاعات القائدة التي ترتكز عليها اقتصاديات الكثير من بلدان العالم، وتبرز أهمية القطاع السياحي في إمكانية أن يصبح البديل التنموي الفعال في العديد من الدول كاستراتيجية يمكن اتباعها لتحقيق النمو الاقتصادي. توفر السياحة فرصاً كثيفة للعمالة ذات المهارات المتنوعة والمتواضعة، وهي تعد من اكثر النشاطات كثيفة العمل، بعد النشاط الزراعي، وتخلق السياحة فرصاً مهمة لتنويع الاقتصاد المحلي والخروج من مازق الاقتصاد الريعي، لإمكانية تطوير السياحة في كثير من الأحيان في المناطق الفقيرة والهامشية والنائية، إذ ينجذب السياح إلى المناطق النائية بسبب قيم ثقافية وحياة برية ومناظر طبيعية عالية. فأحد جذور الفقر هو تراثهم الثقافي والحياة البرية فتقدم السياحة فرصاً للاستفادة من تلك الأصول. وتعمل السياحة على تقليل الأسباب المؤدية للعنف، وتسهم في تعزيز وتدعيم أهداف التنمية المستدامة كالعمل اللائق، وتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق السلام. وفي الآونة الأخيرة، أصبحت المؤسسات العالمية للسياحة والعلماء وغيرهم من المهنيين العاملين في صناعة السياحة، مهتمين بالإمكانات التي يمكن أن تقدمها السياحة لصنع السلام، وترجع الفكرة الاساسية إلى بروزها كصناعة عالمية، (سياحة السلام) إلى أن سفر الناس بشكل متكرر لجميع أنحاء العالم يساعدهم بالتعرف على أشخاص وثقافات وقيم جديدة وما إلى ذلك. هذه التجربة قادرة على زيادة التفاهم المتبادل بين الأشخاص الذين يعيشون في مختلف خلفيات ثقافية. علاوة على ذلك ، يفيد هذا السفر أيضاً البلدان المضيفة اقتصادياً وسياسياً، إذ يمكن للسياحة معالجة بعض التحديات الكبيرة التي يواجهها عالمنا اليوم. مثل هذه التحديات هي أن الناس لا يجدون الأمن والراحة عند العمل مع أشخاص من خلفيات ثقافية مختلفة، مما يدل على أن هناك الكثير مما ينبغي فهمه عن بعضنا البعض.

مشكلة البحث:

تتلخص في مجموعة من الأسئلة وهي:

١. هل يُعد القطاع السياحي محفز حقيقي للنمو الاقتصادي؟
٢. هل يمكن للقطاع السياحي ان يكون قطاعا قائدا في الاقتصاد القومي؟
٣. هل يمكن لقطاع السياحة تحقيق بعض اهداف التنمية المستدامة ؟

أهمية البحث:

تكمن في قدرة القطاع السياحي بتحويل الاقتصاد القومي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع من خلال قطاع قائد وهو القطاع السياحي.

هدف البحث:

وتكون عن طريق إبراز دور القطاع السياحي كقطاع محفز للنمو الاقتصادي وتوفير العمل اللائق كخارطة طريق يمكن اتباعها في البلدان النامية والعراق أحدها.

فرضية البحث:

هناك تأثير ايجابي للقطاع السياحي في النمو الاقتصادي لكنه مشروط بوعي المجتمع بأهمية السياحة في جذب السياح الاجانب، وبوجود استقرار (اقتصادي، وسياسي، واجتماعي).

منهجية البحث:

لغرض تغطية الموضوع بشكل سليم واثبات فرضية البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي الكمي في الدراسة والمدعم بالوسائل والأدوات الإحصائية والرياضية من جداول ورسوم بيانية، واحصائيات.

حدود البحث:

سارت حدود الدراسة وفقاً لمسارين متعاقبين يبدأ الأول بالإطار النظري، بينما شمل المسار الثاني الجانب التطبيقي، لتشمل الدراسة نوعين من الحدود وهي:

١. **الحدود الزمانية:** تناولت المدة من ٢٠٢١/١٠/١ إلى ٢٠٢٢/٤/١.

٢. **الحدود المكانية:** اشتملت على عينة مختارة لـ(77) بلداً موزعة على جميع أقاليم العالم وتم تحديدهم وذلك من ما هو متوفر من بيانات للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠).

هيكلية البحث:

تضمن البحث عدة محاور رئيسية، من غير المقدمة والمصادر، ناقش المحور الأول: فكرة فرضية النمو المقاد بالسياحة. وفي المحور الثاني: تم التطرق إلى موقع النشاط السياحي في نظرية التحول القطاعي بكونه ذو نشاط مهم ومتطور يتبنى جانب تقديم الخدمات ذات النوعية العالية. بينما تطرقنا في المحور الثالث: علاقة السياحة الدولية بالسلم والسلام. أما في المحور الرابع: فقد تم توضيح قدرة السياحة الدولية بتخفيض الفقر والفقراء، وفي المحور الخامس: كان لابد لنا بالإشارة إلى أثر جائحة (كوفيد-١٩) بالنشاط السياحي وتأثر العالم اجمع بهذا الفيروس. وفي المحور السادس: تكلمنا عن أهمية المدخلات المستخدمة في قطاع السياحة وتباينه بين البلدان المتقدمة والنامية. وفي المحور السابع: تم اعتماد الجانب التطبيقي الذي وضح فيه (المتغيرات المستخدمة في البحث، ونوعية البيانات المستخدمة وهي المقطع العرضي، شرح عن المتغيرات المستخدمة في البحث، تحليل نتائج التكميم القياسي). ومن ثم توصل البحث لمجموعة من النتائج والتوصيات.

أولاً: فرضية النمو المقاد بالسياحة (Tourism-Led Growth Hypothesi-TLGH):

قبل التطرق إلى هذه الفرضية يتوجب علينا إعطاء تعاريف لكل من النمو والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة وهي كالآتي:

النمو الاقتصادي: عند كل من ريكاردو (١٨١٩)، وسولو (١٩٥٦) يعدَّان الاقتصاد كآلة تنتج السلع والخدمات نتيجة لاستخدام عناصر الإنتاج من عمل وآلات ومعدات، ومواد أولية. فالنمو الاقتصادي هو الزيادة في الناتج الكلي، من إضافة عناصر إنتاج جديدة أو ابتكار أو تحسن في الكفاءة الإنتاجية، أو التحسن التكنولوجي من خلال ترجمة وتحويل المدخلات لمخرجات. و تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: نمو مستمر لمدة زمنية طويلة كافية لإحداث تغييرات نوعية وكمية في اقتصاد البلد لتشمل تطور نوعي في (الإنسان أولاً وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى) (Feldman & Kemeny,2014:1).

تعرف التنمية المستدامة وفقاً لتقرير لجنة برونت لاند لعام ١٩٨٧ على أنه "تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في المستقبل"، فهي تأخذ بنظر الاعتبار البُعد الاجتماعي والبيئي، فضلاً عن الجانب الاقتصادي الذي يشمل تحسن في استغلال الموارد المتاحة وتلبية الحاجات الانسانية للأفراد والاحتفاظ بحق الأجيال القادمة في المستقبل (Barnaby,1987: 217).

فرضية النمو (المقاد) بالسياحة، مستمدة من فرضية النمو (المقاد) بالتصدير، هي نهج ناشئ حديثاً في الأدبيات، إذ يعد القطاع السياحي عاملاً استراتيجياً مهماً لسير عملية النمو والتنمية الاقتصادية (Khalil,*et.al.*,2007:995). توضح فرضية النمو المقاد بالسياحة (TLG) بأن المساهمة العميقة لصناعة السياحة قادرة على تدعيم ونمو الدخل الحقيقي. ومن ثم القدرة على جذب العملات الأجنبية (من السائحين الدوليين والاستثمار الأجنبي). بعض الاقتصاديين عدَّوا فرضية النمو المقاد بالسياحة تعود في أصولها التحليلية إلى نموذج (Solow Growth) التقليدي، الذي يأخذ بنظر الاعتبار رأس المال المادي وعنصر العمل، مع إضافة قطاع التصدير. فالمبرر النظري لصناعة السياحة سيكون البديل الفعال لأقل البلدان نمواً مقارنة بالقطاعات الأخرى، لاكتساب البلد النامي القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. فالمكاسب المتحصلة من العوائد الأجنبية، سيحدث آثاراً عميقة في اقتصاد البلد النامي. اعتماد صناعة السياحة في الاقتصاد بشكل استثنائي، سببه توفير فرصة بديلة بتكلفة أقل مقارنة بالاستثمارات في القطاع الصناعي والصناعة التحويلية المرتبطة أساساً بأسباب فنية واقتصادية وتكنولوجية. تُدَعّم هذه النظرية فكرتها من خلال ربط (السياحة بإيرادات النقد الأجنبي)، مما يعطي لهذه الفكرة أهمية اقتصادية إضافية لصناعة السياحة الدولية، فضلاً عن زيادة القدرة التنافسية الدولية مع العالم الخارجي (Haile & Megerssa,2020:123-124). ذهبت بعض الدراسات بالتأكيد على الجانب القياسي في تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع السياحي، ولم تركز على الجانب النظري في ايجاد نموذج واضح يحدد هذه العلاقة في الأمد الطويل. وبعضها الآخر يرى بأن مفهوم المعجل الاستثماري والمضاعف الاستثماري خيار جيد في تحليل فرضية النمو الاقتصادي المقاد من السياحة المعتمد على نظرية هارود، وهو نموذج يتبع أفكار المدرسة الكينزية في تفسير أثر السياحة في النمو الاقتصادي، إذ يتم فيه التركيز على (جانب الطلب) لخلق مضاعف الاستثمار والتسريع من العملية التنموية، من خلال إعادة توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك، إذ يتم تسريع الاستثمار فقط للزيادات "الدائمة" في الطلب، وستتكرر العملية من خلال "الاستقرار النسبي" الديناميكي المؤقت القائم على خلق طلب جديد للسياحة، ومن ثم تحفيز جانب العرض وتحقيق النمو الاقتصادي (Montiel,*et.al.*,2021:2).

هناك مميزات من عوائد السياحة الدولية (UNWTO,2020:4-5) يمكن ايجازها بالآتي:

١. تُعد السياحة مصدراً مهماً للإيرادات الأجنبية للعديد من الوجهات حول العالم، مما يساعد على خلق فرص العمل وتعزيز ريادة الأعمال وتطوير الاقتصادات المحلية.
٢. السياحة عنصر رئيسي لتنويع الصادرات لكل من الدول المتقدمة والنامية.
٣. ذات قدرة عالية على خفض العجز التجاري والتعويض عنه في حالة وجود ضعف في عوائد عائدات التصدير من السلع والخدمات الأخرى.
٤. بالنسبة للعديد من البلدان النامية الصغيرة، من ضمنها الجزرية الصغيرة النامية، السياحة هي مصدر رئيس للدخل من العملات الأجنبية، التي يمكن أن تمثل ما يصل إلى (90٪) من إجمالي الصادرات، وبهذا فإن القطاع السياحي يمكن أن يكون القطاع القائد في الاقتصاد القومي.

ويمكن إلقاء نظرة سريعة على العوائد التي تحققت في بعض البلدان من حيث تسلسلها كأعلى العوائد في العالم من حيث السياحة الدولية للعام (٢٠١٩).

لقد بلغت العوائد من السياحة والسفر في الولايات المتحدة الامريكية لعام ٢٠١٩ حوالي (62) مليار دولار لتكون في المركز الأول، وفي اسبانيا بلغت (52) مليار دولار لتحصل على المركز الثاني، وتايلند (46) مليار دولار، وفي مكاو بلغت حوالي (39) مليار دولار، أما في تركيا فقد وصلت عوائدها إلى (26) مليار دولار، وفي مصر وصلت العوائد لحوالي (10) مليار دولار، والهند (9) مليار.

إن هذه الأرقام الكبيرة تعني في حقيقة الأمر قدرة البلد مهما كانت إمكانياته، كبلد نامي أم متقدم، من الاستفادة من مميزات السياحة في دعم ميزان المدفوعات خاصته، وقدرته على المنافسة الدولية في هذا المجال، ومن الجدير بالذكر بأن ماكاو (الصين) لديها أكبر فائض تجاري سياحي كمتوسط للفرد الواحد في العالم، تليها الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل أروبا، وجزر البهاما، وجزر المالديف (UNWTO,2020:7).

وتعد السياحة بالنسبة للعديد من الدول من أهم العناصر في مواجهة العجز الحالي، لا توفر السياحة تدفقاً للعملة الأجنبية فحسب، بل تلعب أيضاً دوراً في تنظيم توازنات الاقتصاد الكلي من خلال خلق فرص عمل (Govdeli & Direkci,2017:104).

العديد من الدراسات اكدت وجود علاقة ايجابية خطية مباشرة بين النمو الاقتصادي، والعمالة والسياحة مثل دراسة (Peña-Sánchez,*et.al.*,2020:12) ودراسة (Brida,*et.al.*,2020: 106).

كما تظهر بعض الدراسات الأخرى وجود علاقة تشابكية (معنوية) مع بعضها البعض في المجالات الاقتصادية والسياحية والبيئية، لتمثل ركائز أساسية للتنمية المستدامة التي يمكن أن تتميز بها المنطقة المضيفة. ويمكن تقسيم هذا التأثير الإيجابي بين (السياحة والنمو الاقتصادي) من خلال أربعة أبعاد في التأثير: (اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، وبيئي). إن (التنمية الاقتصادية والاجتماعية) هما الركيزتان الأساسيتان اللتان ستقومان بتوليد (الدخل وخلق فرص العمل) على المستويين الإقليمي والمحلي. وفي السنوات الأخيرة، كانت هناك موجة من الأعمال التي تطبق التحليل غير الخطي (علاقة غير خطية) على مناطق معينة من العالم وخرجت بنتائج التحليل الكمي إلى "عدم وجود علاقة سببية بين السياحة والنمو الاقتصادي" لبعض البلدان الناشئة (Eyuboglu & Eyuboglu,2019:1026).

أعمال أخرى اكدت بأن العلاقة تعمل فقط في الأمد القصير، في حين أوضحت دراسات أخرى بأن نشاط (التلوث البيئي) ذو علاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي يرافقه زيادة في النشاط السياحي عن طريق زيادة انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون مثل دراسة (Gao & Zhang, 2021:1507).

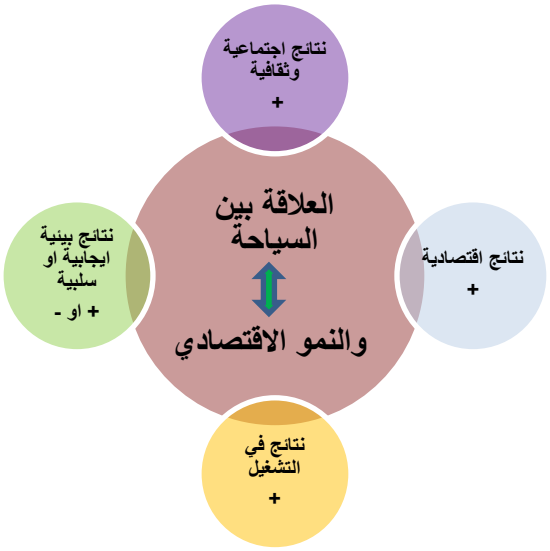

الشكل (1) العلاقة التشابكية بين السياحة والنمو الاقتصادية وانعكاساتها على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، والبيئي والتشغيل

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحثَين بالاعتماد على دراسة:

Vicente, G. V., Barroso, G V & Blanco, J., (2021), Sustainable Tourism, Economic Growth and Employment The Case of the Wine Routes of Spain: Sustainability 2021, MDPI, Basel, Switzerland, P.3.

ولقد خلصت دراسة (Vicente,2021:3) باعتبار السياحة المحور المعزز للدخل والعمالة والتبادل الثقافي ويحسّن البنية التحتية. ومع ذلك، يمكن أن يكون لها أيضاً تأثيرات أخرى تكمن بتغير بشكل ثقافة المجتمعات المحلية. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من حقيقة أن السياحة قد أثبتت أنها أحد أكثر الأنشطة فاعلية في تمكين التحول الإنتاجي والتنويع (خلق تنوع اقتصادي) خصوصاً إذا علمنا بأن القطاع السياحي يحتوي على نشاطات متنوعة من الأعمال مثل: خدمات الـ(طعام وشراب، خدمات الترفيهية ووسائل التسلية، وسائل النقل، الإقامة، سفر)، إلا أن هذه الخدمات لا تبدو فعالة في حالات الأزمات. لهذا السبب فإن البيئة الاقتصادية والسياسية المستقرة مهمان كشرطين أساسيين لعمل النشاط السياحي بإيجابية. وفي هذا السياق يجب أخذ هذا الدليل بالاعتبار عند تنفيذ مشاريع السياحة المستدامة من قبل السلطات المحلية خاصة عند وجود أي أزمة بهذا المجال.

ثانياً: النشاط السياحي وموقعه في نظرية التحول للقطاعات الثلاث:

من المعروف بأن النشاط السياحي يتضمن تقديم العديد من الخدمات منها؛ (السياحة والسفر، وخدمة الضيافة، والفندقة وخدمات الترفيه)، فالسياحة تتميز بتقديم هذه الخدمات مباشرة من المنتج إلى المستهلك السائح دون وساطات، عندئذ، فإن القطاع السياحي أصبح مدرجاً ضمن أحد القطاعات

الثلاث وهو (القطاع الخدمي)، ومن هذا المنطلق، فإن النشاط السياحي أصبح أحد أهم المكونات الديناميكية المحركة للقطاع الخدمي، ليحظى بدور كبير في عملية التحول القطاعي.

الكثير من الأدبيات التي كتبت من قبل اقتصاديين المدرسة الكلاسيكية من أمثال؛ (فيشر (١٩٣٥) ، كلارك (١٩٤٠)، فوشس (١٩٤٩،١٩٦٥)، بومول (١٩٦٧، ٢٠٠١)، ناقشت موضوع تحول العمالة من الزراعة إلى الخدمات، مروراً بقطاع الصناعة، هذه الأدبيات أتبعت في التحليل والتفسير ثلاثة أبعاد للتغيير الهيكلي التي تحدث في الاقتصاد - وذلك من جانب الطلب النهائي، وتقسيم العمل بين الصناعات، والاختلافات في الإنتاجية بين الصناعات. لقد ظهرت مجموعة من الدراسات التي فسرت أسباب الاختلاف بين بلدان (العالم النامي) و(المتقدم)، عن طريق حصول تحول من القطاع الأولي (الزراعي) إلى القطاع الثانوي (الصناعي)، وأخيراً إلى القطاع الأعلى وهو (الخدمي)، فهذا التحول ابتدأ في أوروبا أولاً في (إنجلترا) تحديداً، ليتكرر بعدها في معظم دول العالم الغربي، ووصف على أنه "ثورة". لقد ذكر فوشس (١٩٦٥) بأن تحول العمالة من القطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي شهد تقدماً أكبر في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو واضح المعالم في جميع الاقتصادات المتقدمة، يقابله بطء واضح في البلدان النامية. وركزت مثل هذه الدراسات على التغييرات الحاصلة في هيكل الطلب النهائي وإنه السبب الرئيس في تفسير ارتفاع العمالة في الخدمات (Schettkat & Yocarini,2003:2,36).

وحسب تفسير فوشس (١٩٤٩) فإن اقتصاديات العالم ستمر بثلاثة مراحل من التطور، في حين أوضح باه (٢٠١٧) إن مفتاح عمل النموذج هو تكرار (إعادة توزيع العمالة) عبر القطاعات (الزراعة، الصناعة، الخدمات) لتكون مختلفة في الاقتصاد عبر الزمن (Baha,2017:6).

وهذه المراحل هي:

المرحلة الأولى: تمثل هذه المرحلة مجتمعًا غير متطور علمياً بعد، مع استخدام ضئيل للآلات. تتطابق حالة التنمية مع حالة البلدان الأوروبية في أوائل العصور الوسطى، أو حالة أي بلد نام حديث.

الجدول (1) المراحل التي مرت بها البلدان للانتقال من دول نامية إلى دول متقدمة

الحصص القطاعية الثلاث من توزيع العمالة فيها	الحضارات التقليدية	الفترة الانتقالية	الحضارات الحديثة
القطاع الأولي (مواد خام)- زراعة	٪64.5	٪40	٪10
القطاع الثانوي (الصناعي)	٪20	٪40	٪20
القطاع الثالث (الخدمات)	٪15.5	٪20	٪70

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

Bah, E., (2017), A Three-Sector Model of Structural Transformation and Economic Development, Munich Personal Repac Archive, The University of Auckland November 2007, P. 6.

المرحلة الثانية: يتم نشر المزيد من الآلات في القطاع الأولي، مما يقلل من عدد العمال المطلوبين ونتيجة لذلك، يزداد الطلب على إنتاج الآلات في القطاع الثانوي. لتبدأ المرحلة الانتقالية الثانية بالدخول في مرحلة التصنيع: مكننة بعيدة المدى (وبالتالي أتمتة) للتصنيع، أثناء ذلك يبدأ القطاع الثالث بالتطور، وكذلك يتطور معه القطاع المالي وقوة الدولة.

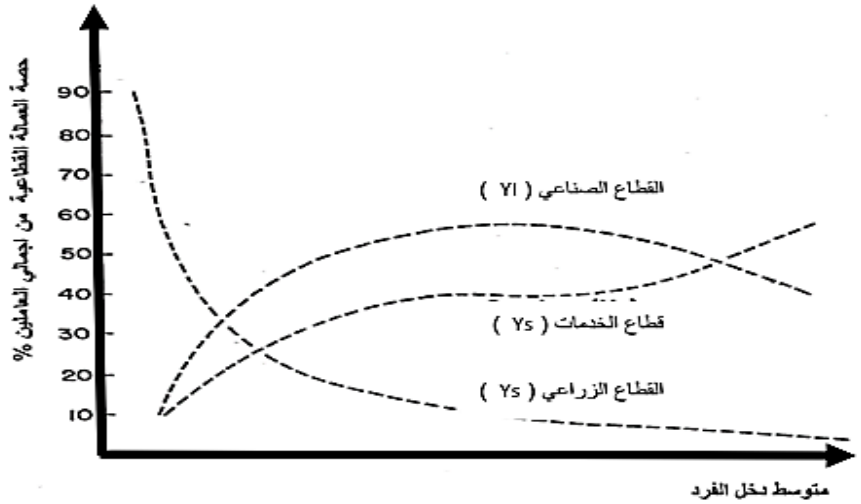

الشكل (2) التحول القطاعي من وجهة نظر فوشس (١٩٦٨)

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحثَيْن بالاعتماد على دراسة:
Gemell, N., (2015), Economic Development and Structural Change: The Role of the Service Sector, The Journal of Development Studies, 19:1, P.39

المرحلة الثالثة: تهيمن الأتمتة بشكل متزايد على القطاعات الأولية والثانوية، وينخفض الطلب على أعداد القوى العاملة في هذه القطاعات. ليتم استبداله بالمتطلبات المتزايدة لقطاع التعليم العالي. الوضع الآن يتوافق مع المجتمعات الصناعية الحديثة ومجتمع المستقبل أو الخدمة أو مجتمع ما بعد الصناعة. وفيه يكون القطاع الثالث قد نما لدرجة هائلة لأنه ينقسم أحياناً إلى قطاع رباعي قائم على المعلوماتية، وحتى لقطاع خماسي قائم على الخدمات البشرية.

من الجدير بالذكر فإن فوشس (١٩٦٥)، قد أدرج خدمات النقل والإقامة، والفنادق ضمن القطاع الخدمي، إذ أكد بأن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أول أمة في التاريخ تحولت إلى "اقتصاد الخدمات" من بين أمم العالم، وأن أكثر من نصف القوى العاملة الموجودة في الاقتصاد الأمريكي لا تعمل في مجال انتاج السلع الملموسة مثل (المواد الغذائية، والمنازل والسيارات والطائرات)، وإن التحول نحو صناعة الخدمات كان سريعاً بعد الحرب العالمية الثانية (Fuchs,1965,344:348).

ثالثاً: علاقة السياحة الدولية بالسلم والسلام - هدف (١٦):

تظهر القراءات بأن (السلام) مفهوم غير ملموس وغامض، لكونه من الصعب تحديده أو قياسه، وتشير الدراسات السابقة إلى أنه يأتي بعد انتهاء الحرب والأفعال الإرهابية والعنف العشوائي. الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، هي جملة صحيحة إلى حدٍ كبير، في حين يميل البعض للقول بأن السياسة هي التي تحرك الاقتصاد، ففي كثير من الأحيان (وربما أغلب الوقت) يحرك الاقتصاد السياسة، ولكن الاستقرار السياسي يعد شرطاً مهماً جداً لإدامة الأعمال واستقرارها، ولهذا السبب فإن البيئة السياسية المستقرة محفز كبير لاستقرار الأعمال، ويعد السلام أحد مهام عمل الحكومة، ومن أهدافها المهمة. فالسلام ليس ساكناً، بل يتغير باستمرار، وهو غير مستقر، لأنه يتطلب علاقات سلمية بين الدول والحكومات. كما يتضمن وقف إطلاق النار والاستسلام والمعاهدات. ويشير بتلر وسنتيكيول (٢٠١٣) بأن السلام تجسيد حقيقي للانسجام والحرية والعلاقات

الجيدة والازدهار. السياحة، تتطلب أيضاً علاقات سلمية بين المضيف والمجتمعات والأفراد ومجموعات أصحاب المصلحة. أحد أهم الأدوار التي تؤثر فيها السياحة المستدامة التي لم يتم تسليط الضوء عليها بقدر ما كان ينبغي أن يكون - أن السياحة المستدامة تعزز السلام، والذي يمثل الهدف رقم ١٦ من اهداف التنمية المستدامة، تعد صناعة السياحة واحدة من أكثر الصناعات العالمية نجاحاً، لأنها لم تقدم مساهمات فقط، بل وخلقت أيضاً أرضية متناغمة لجميع الناس لتبادل الثقافات وفهم بعضهم البعض والتعاون. فمن خلال الجمع بين الناس، والحد من التحيز وزيادة الوعي بشأن القضايا الحاسمة مثل العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق الإنسان، قدمت السياحة مساهمات كبيرة في جعل المجتمعات أكثر سلاماً، إذا كان من الممكن تلبية متطلبات مجتمع مسالم مثل الاقتصاد القوي، والفرص للجميع، والاستدامة من خلال السياحة، فمن المؤكد أن السياحة لها طبيعة محفزة لتعزيز السلام. غالباً ما يتم استبعاد البلدان التي تتصف بسمات الحرب والصراع في تحليل علاقة "السياحة من أجل السلام". تُظهر الدراسات بأنه على الرغم من عدم وجود اتفاق واضح حول كيفية تفعيل السلام، إلا أن هناك إجماعاً على أن وجود السياحة يعتمد على السلام. السمة السائدة تؤكد على الدور المهم الذي تلعبه السياحة في استدامة التنمية الاقتصادية بتعميق السلام (Avgeli,*et.al.*,2021:14).

السلام يعني غياب الحرب وأعمال الإرهاب والعنف العشوائي، وهو يتطلب وجود العدالة، والتعريف الواسع للسلام المستدام: هو العلاقات السلمية بين الأمم وبين الناس والطبيعة وأيضاً بين المجتمعات، والأفراد، وبين الناس والطبيعة، أما بناء السلام فهو موجود في الأصل، ولكن الإنسان قد يديمه أو يقلص منه، ولهذا فإنه يتغير باستمرار حتى في حياتنا اليومية. يدافع الكثيرون عن السياحة ويعتبرونها ها قوة ايجابية قادرة على تقليل التوتر والريبة من خلال التأثير على السياسة الوطنية والعلاقات الدولية والسلام العالمي. كما ركز البعض بشكل خاص على الاستفادة من الدور الذي يمكن أن تؤديه السياحة في تطوير العلاقات السلمية بين الدول المنقسمة (Salazar,2006: 22).

الجدول (2) أمثلة عن العلاقة بين (السياحة والسلام) حسب بيانات منظمة التجارة العالمية

الاقتباس	الوثيقة	المكان	العام
السياحة باعتبارها قوة حيوية للسلام والتفاهم الدولي.	إعلان حول السياحة العالمية	مانيلا - الفلبين	١٩٨٠
مساهمة السياحة في تحسين التفاهم المتبادل وتقريب الناس وبالتالي تعزيز التعاون الدولي.	وثيقة حقوق السياحة و قانون السياحة	صوفيا- بلغاريا	١٩٨٥
السياحة تعمل على التقارب العفوي، بين الشعوب وتقوية اواصر الصداقة والمحبة وتقوية العلاقات الاجتماعية وتقارب في انماط الحياة والتعرف على ثقافات جديدة بين الرجال والنساء.	مدونة الأخلاق العالمية للسياحة	ساتياجو- تشيلي	١٩٩٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

Salazar, N. B., (2006), Building a "Culture of Peace" Through Tourism: Reflexive and Analytical notes and queries, University of Pennsylvania, Universitas Humanistica, No. 62, Desiember, P.22.

ومن الجدير بالذكر فإن السياحة تنشئ ملايين اللقاءات ما بين الناس من أصول وخلفيات متنوعة ومن ثقافات متنوعة وعادات مختلفة، عندئذ يمكن لقطاع السياحة الارتقاء نحو التسامح والتفاهم بين مختلف الأديان والثقافات، مرسياً بذلك أسس السلام بين المجتمعات. وستكون الفائدة قد عمّت المجتمعات، إن القطاع السياحي سيحفز أنشطة الأعمال الريادية، فيساعد في منع

العنـف وتقليص النزاعات بـدلاً مـن تجـذرها وسيتوطد السـلام فـي المجتمعات حتى تلك التي ستخرج من مرحلة ما بعد النزاعات (UNWTO,2015:2).

رابعاً: علاقة السياحة الدولية بتخفيض الفقر والفقراء هدف (٨):

الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة بشأن التخفيف من حدة الفقر بعدِّه أحد التحديات الأكثر إلحاحاً التي يواجهها العالم في القرن الحادي والعشرين. السياحة هي بالفعل أحد أهم مصادر الدخل التي توفر النقد الأجنبي وتخلق فرصاً للعمل في العديد من البلدان الفقيرة والنامية. إن منظمة السياحة العالمية مقتنعة بأن السياحة تُعد قوة في الاقتصاد القومي، وهي تعد كأحد أكثر الأنشطة الاقتصادية ديناميكية في عصرنا الحالي التي يمكن تسخيرها بفعالية كبيرة لمعالجة مشاكل الفقر بصورة مباشرة. لهذا السبب قررت منظمة التجارة العالمية إصدار تقرير كامل مخصص عن السياحة والفقر عام ٢٠٠٢ (WTO,2002:17).

التنمية السياحية المستدامة تلبي احتياجات السياح الحاليين والمناطق المضيفة مع حماية وتعزيز فرص المستقبل. ومن المتصور أنه يؤدي إلى إدارة جميع الموارد بطريقة يمكن من خلالها تلبية الاحتياجات الاقتصادية مع الحفاظ على التكامل الثقافي والتنوع البيولوجي وأنظمة دعم الحياة. السياحة ليست قطاعاً صناعياً تقليدياً، ومن الأفضل فهمها على أنها مجموعة من الاستجابات لطلب مستهلك معين فالسلعة السياحية سلعة كمالية تكاد تكون ضرورية. يخلق النشاط السياحي طلباً على مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات التي يشتريها السائحون وشركات السفر، بما في ذلك مجموعة من المنتجات التي توفرها القطاعات الصناعية الأخرى مثل الأغذية والمشروبات، ولوازم البناء، والحرف اليدوية والمفروشات غير التقليدية التي يمكن توظيفها واعتبارها كجزء من قطاع السياحة. إن تنوع الصناعة ومرونة الدخل المرتفع في الأسواق في البلدان الصناعية والمتوسطة الدخل تجعل السياحة خياراً جذاباً للعديد من البلدان النامية (WTO,2002:17).

"السياحة والوظائف تعني مستقبل أفضل للجميع" هذا كان شعار الأمم المتحدة المُعتَمَد في عام ٢٠١٩. لقد قدم المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) دليلاً على أن السياحة في الهند خلقت (41) مليون وظيفة في عام ٢٠١٧، المزيد من السياحة = المزيد من الوظائف = المزيد من الإيرادات = السلام .السياحة جيدة من أجل السلام والسلام جيد للسياحة (Avgeli,*et.al.*,2021:6-7).

خامساً: السياحية الدولية تحت وطأة كوفيد ـ١٩ رؤية عالمية:

تعد بلدان نامية كثيرة بأن السياحة مهمةٌ للتقدُّم الاقتصادي والحدِّ من الفقر. غير أن من الواضح أيضاً أن العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي والحدِّ من الفقر ليست تلقائية. فهي تعتمد بقدرٍ كبيرٍ على ما إذا كانت السياحة تولِّد فرص عمل جديدة، وتقيم روابط - خصوصاً مع قطاعي الزراعة والخدمات - وتحثُّ تطوير البنية التحتية الأساسية عن طريق بناء الطرق ومرافق الموانئ والمطارات وتوفير خدمات مالية يمكن أن يستفيد منها الاقتصاد برمته. وهي تتوقف أيضاً على ما إذا كانت تنمية السياحة قائمةً على استراتيجية وطنية تضمُّ أُطراً سياسية وتنظيمية ومؤسسية توفِّر ما يكفي من الحوافز لحثِّ تطوير قدرات العرض في الأسواق الوطنية. ولا يقل أهمية عن ذلك مدى قدرة الاستراتيجية الوطنية على الحدِّ من التسرُّب المالي من الاقتصاد المحلي، وهي مشكلة تبدو مزمنة في الكثير من البلدان النامية، فضلاً عن الجهود المبذولة في سبيل التقليل إلى أدنى حدّ من أثر السياحة الضار بالبيئة وبالتراث الثقافي. ودور السياحة في التقدُّم الاقتصادي الهيكلي

والتنمية المستدامة ليس موضوعاً جديداً في جدول الأعمال الدولي، بيد أن كيفية زيادة استدامة السياحة وجعلها تسهم في أهداف التنمية المستدامة للبلدان النامية ما زالت تمثِّل تحدّياً يستدعي اهتماماً عاجلاً (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٣: ١).

في تموز / يوليو ٢٠٢٠، قدم - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - (UNCTAD)، في تقريره حول فيروس كورونا المستجد COVID-19 والسياحة :(UNCTAD,2020a,2020 (12)، ثلاثة سيناريوهات بشأن الأثر الاقتصادي المحتمل للوباء على قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به بشكل مباشر أو غير مباشر. وتشير التقديرات إلى أن الإغلاق لمدة (12) شهراً سيكبد القطاع تكلفة قدرها (3.3) تريليون دولار أمريكي في العالم أجمع، بما في ذلك التكاليف غير المباشرة. لسوء الحظ، حتى السيناريو الأسوأ تبين أنه متفائل. توقع القليل من المراقبين أن السفر الدولي سيظل منخفضاً للغاية بعد (12) شهراً.

وفي التقارير المحدثة أُعيد النظر مجدداً في تحديد الآثار الاقتصادية في المستقبل، فقد تم الأخذ بنظر الاعتبار الروابط الخلفية والأمامية المتصلة بقطاع السياحة مع القطاعات الأخرى. وتم تقدير الخسائر غير المباشرة في الصناعات الأولية التي تزود قطاع السياحة بالغذاء والمشروبات والإقامة والنقل هذه المرة في المدى القصير، وخلص التقرير إلى ترجيح كفة بقاء (العمالة ورأس المال) متعطلة الاستخدام في القطاع السياحي، وإن الحل يكمُن في إعادة تدوير العمالة ورأس المال في القطاعات الأخرى بعيداً عن السياحة (WTTC,2021:3) مؤقتاً.

الجدول (3) خسائر قطاع السياحة والسفر بين عامي (٢٠١٩-٢٠٢٠)

ت	الإقليم	الانخفاض بعدد الوظائف من إجمالي العاملين %		عدد الوظائف المضافة بالملايين عام ٢٠١٩		قيمة الانخفاض في مساهمة قطاع السياحة والسفر ($مليار)	مساهمة قطاع السياحة والسفر من إجمالي العمالة %	مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي %
		2019	2020	2019	2020	2020-2019	2019	2020-2019
١	أمريكا الشمالية	8.8	-42.2	11.0	-27.9	-910	25.4	-7.1
٢	منطقة الكاريبي	14.1	-58.0	15.4	-24.7	-34	2.8	-0.7
٣	إقليم أمريكا اللاتينية (الجنوبية)	8.1	-41.1	8.0	-23.4	-110	17.0	-4.0
٤	الإقليم الاوروبي	9.5	-51.4	10.1	-9.3	-1,126	38.5	-7.2
٥	إقليم أفريقيا	6.9	-49.2	6.5	-29.3	-83	6.9	-1.2
٦	إقليم الشرق الأوسط	8.9	-51.1	8.9	-17.4	-138	6.9	-1.2
٧	إقليم اسيا (الباسفيك)	9.9	-53.7	10.0	-18.4	-1,645	185.1	-34.1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

The World Travel & Tourism Council- WTTC, (2021), GLOBAL ECONOMIC IMPACT & TRENDS 2021, London, UK, PP. 5-6.

من الصعب إيجاد استخدامات بديلة للطائرات والسفن السياحية والفنادق الفارغة، وعلى المدى القصير للموظفين الذين يعملون في هذه الصناعات. في فترة الانكماش الاقتصادي المطول، ولهذا السبب فإن القدرة على إعادة توظيف (العمالة ورأس المال) في الصناعات الأخرى أمراً بالغ الأهمية كأحد الحلول المؤقتة لحين استعادة موقع هذا القطاع لمكانته الطبيعية بعد انتهاء أزمة كورونا. ومن هذا المنطلق فقد تم إعادة النظر بتحليل البيانات للمدخلات في قطاع السياحة، إذ تبيَّن بأن هناك تراجعاً واضحاً في قطاع السياحة (WTTC,2021:5).

سادساً: المدخلات المستخدمة في قطاع السياحة للدول النامية والمتقدمة:

عندما نقوم بعمل مقارنة عامة عن تكوين مدخلات القطاع السياحي في البلدان (النامية والمتقدمة) كل على حدةٍ، على الرغم من وجود تباين كبير في خصوصية كل بلد من بلدان العالم في

قطاعه السياحي. فإننا نلاحظ الآتي: "في البلدان المتقدمة تكون العمالة باهظة الثمن، مثل فرنسا أو النرويج أو الولايات المتحدة الأمريكية، وأجور العمالة ستمثل نسبة كبيرة من المدخلات يقابله عدد أقل في العمالة بأجور زهيدة مقارنة في البلدان النامية. في حين تبين البيانات العالمية بأن العديد من البلدان النامية، مثل تركيا ومصر، ذات معدلات أجور منخفضة ولكن هناك كثافة باستخدام عنصر العمل (WTO,2002:17). من خلال تقرير مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (Vanzetti, *et.al.*,2021:12) البيانات من مشروع تحليل التجارة العالمية (GTAP)، التي يستند على الحسابات القومية، إذ يشير إلى أن العمالة تمثل حوالي (30%) من نفقات الخدمات السياحية في كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية. بعض المدخلات الأخرى في الخدمات السياحية هي أيضاً كثيفة العمالة، إذ تُعد منتجات الأغذية والمشروبات من المدخلات الرئيسية ذات العمالة الكثيفة والأقل مهارة، بعكس القطاعات الأخرى التي تميل العمالة فيها إلى أن تكون أكثر مهارة. كما يتم استيراد بعض المدخلات الوسيطة مثلاً في فرنسا لتمثل حوالي (خُمس المكونات) التي تدخل في إنتاج الغذاء، و في حالة حصول انكماش سياحي، يتقاسم هؤلاء المورّدون الأجانب العبء أو الخسارة.

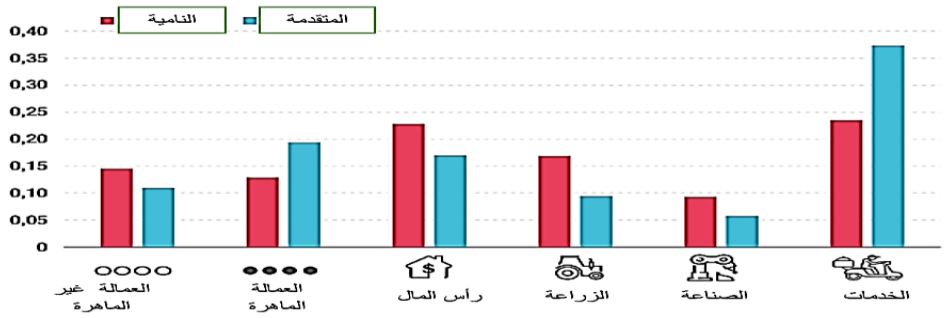

الشكل (3) مساهمة المدخلات لقطاع السياحة، مقارنة عامة بين البلدان المتقدمة والنامية

المصدر: الشكل البياني من إعداد الباحِثَين بالاعتماد على دراسة:
Vanzetti, D., Peters, R., Huong Do, L., Mott, G and Razo, C., (2021), COVID-19 and tourism an update: Assessing the economic consequences, United Nations Conference on Trade and Development-UNCTAD, PP. 1-23.

الشكل البياني أعلاه يوضح بأن اعتماد البلدان النامية على العمالة غير الماهرة أكبر من العمالة الماهرة، بعكس البلدان المتقدمة، في حين أن الدول النامية بحاجة لرؤوس أموال أكثر لديها من البلدان المتقدمة بسبب عدم تكامل البنى، كما إن مساهمة القطاع الزراعي أكبر في تقديم خدماته للسياح في البلدان النامية عند مقارنته بالبلدان المتقدمة، وفي القطاع الصناعي فإن مساهمته في السياحة أكبر للبلدان النامية، في حين تفوقت الدول المتقدمة بقطاع الخدمات لتنوعها وتطورها عن البلدان النامية، وهذا من تأثير تطور المراحل للقطاعات الثلاثة عبر الزمن الذي تم توضيحه في الجدول (1).

سابعاً: الجانب التطبيقي:

في هذا المحور التطبيقي، سيتم تجميع بعض المتغيرات من مصادر بيانات عالمية متنوعة كما في الجدول (4) كعوامل مؤثرة في النمو الاقتصادي (المتغير التابع) بالرقم (1)، والأنموذج المقترح يتألف من المتغيرات الآتية:

- **المتغيرات المستخدمة في البحث:**

الجدول (4) العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠)

ت	اسم المتغير	رمزه	مصدر البيانات
١	متوسط معدل النمو الحقيقي لمتوسط الدخل الفردي (المتغير المعتمد) - Y	A.gr GDP. PC. ppp(2007-2020)	WB
٢	لوغاريتم متوسط دخل الفرد اول المدة (٢٠٠٧)- متغير التقارب (X1)	log. gdp. pc 2007	WB
٣	متوسط النمو لانفاق السائح بالدولار داخل البلد المضيف (٢٠٠٧-٢٠٢٠) (X2)	g. exp. Touri (2007-2020)	WDI
٤	متوسط النمو في انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون (٢٠٠٧-٢٠٢٠)، المقياس حصة الفرد من غاز الانبعاث Co2 با لطن المتري. (X3)	A.g.CO2 (2007-2020)	WDI
٥	متوسط لوغاريتم م حصة الفرد من التعلم +٢٥ للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠) (X4)	log A.edu (2007-2020)	UNISCO
٦	التضخم - الرقم القياس لأسعار المستهلك (٢٠٠٧-٢٠٢٠) (X5)	inflation(2007-2020)	WDI
٧	متوسط الرقم القياسي لهشاشة الدولة (٢٠٠٧-٢٠٠٢٠) (X6)	A. fragile index(2020-2007)	World Gold Council - Fund For Peace

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان، بالاعتماد على مصادر البيانات العالمية (WB, WDI, WGC, UNISCO).

- **نوع البيانات الإحصائية والأسلوب المتبع في جمع البيانات:**

لقد تم جمع البيانات الإحصائية بنوع (المقطع العرضي)، وكل رقم داخل كل متغير لكل بلد، هو عبارة عن متوسط لسلسلة زمنية تقع بين (٢٠٠٧-٢٠٢٠)، إذ بلغ عدد البلدان عينة البحث (77) بلداً، من مختلف أقاليم العالم. ووصل عدد المتغيرات الكلية إلى (7) من ضمنها المتغير المعتمد، فيما تم أخذ المتوسطات لكل سلسلة زمنية منتظمة لـ(14) سنة، خاصة بـ(77) بلداً من بلدان العالم. وبما أن البحث يتناول أسلوب المقطع العرضي، "فإننا لن نستخدم اختبار التكامل ولاستقرارية (جذر الوحدة) بين المتغيرات، فهذا الاختبار خاص ببيانات السلاسل الزمنية وليس المقطع العرضي".

- **شرح عن المتغيرات المستخدمة في البحث:**

لقد قسمت المتغيرات إلى نوعين أساسيين (المتغير المعتمد، والمتغيرات المستقلة):

أولاً: المتغير المعتمد:

A.gr GDP.PC.ppp (2007-2020): وهو متوسط نمو دخل الفرد معادل بالقوة الشرائية.

ثانياً: المتغيرات المستقلة المستخدمة في البحث وهي:

١. لوغاريتم متوسط دخل الفرد أول المدة -٢٠٠٧ Log. GDP.PC: وهو متغير التقارب، في نموذج النمو النيوكلاسيكي، وكما تم تقديمه من قبل رامزي (١٩٢٨) ، سولو (١٩٥٦)، كاس (١٩٦٥)، كوبمان (١٩٦٥)، فإن معدل النمو الاقتصادي أول المدة، سيميل إلى أن يكون ذو إشارة سلبية، إذا كانت اقتصاديات البلدان متشابهة من حيث التفضيلات والتكنولوجيا، وسيكون معدل النمو لمتوسط دخل الفرد للبلدان النامية أسرع من البلدان المتقدمة، وهذه القوة تدعى بالتقارب في مستويات متوسط دخل الفرد، والدخول النقدية بين بلدان العالم النامي والمتقدم (Barro & Martin,1992:223).

٢. متغير متوسط نمو انفاق السائح بالدولار داخل البلد المضيف (2007-2020) g.Exp.Tour: وهو يمثل المتغير التوضيحي الذي سنقوم بدراسة تأثيره في النمو الاقتصادي، إذ تم أخذ المتوسط السنوي للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠) للنمو السنوي في انفاق السياح في البلد المضيف، إذ يتوقع أن

تكون إشارته ايجابية في النمو الاقتصادي، وذو معنوية عالية، لكون هذا المتغير عبارة عن انعكاس حقيقي لقوة جذب للسياح من الخارج إلى البلد المستضيف، إذ سيستهلكون الخدمات السياحية المقدمة لهم، وبالمقابل سيتم شراءها بالعملات الأجنبية من داخل البلد مباشرة.

٣. متوسط النمو في انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكاربون $g.CO_2$: وهو عبارة مقياس حصة الفرد من غاز الانبعاث Co_2 بـ(الطن المتري)، ويتوقع أن يكون علاقته ايجابية في النمو الاقتصادي، بسبب الزيادة الحاصلة في الإنتاج من السلع والخدمات، تشغيل المصانع والمعامل أكثر واستهلاك طاقة أكبر أي انبعاثات اكبر من غاز ثاني أوكسيد الكاربون.

٤. متغير لوغاريتم متوسط حصة الفرد من التعلم +٢٥ سنة (2006-2020) Log A. edu: وهو يمثل متغير رأس المال البشري، الذي يعد مهم جداً في النمو والتنمية الاقتصادية، وهو يعد أيضاً من المتغيرات التوضيحية الأساسية للنمو الاقتصادي، التي تعطي لمعادلة الانحدار نوع من الاستقرار في النتائج.

٥. المتغير المعتمد بمتوسط الرقم القياس لأسعار المستهلك (2007-2020) A.CPI: إذ تم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغير للتضخم، الذي يتوقع أن تكون علاقته سلبة التأثير في النمو الاقتصادي.

٦. متغير هشاشة الدولة - (2007-2020) A.fragile index: وهو رقم قياسي صادر عن المجلس الذهبي العالمي، صندوق السلام، بمساعدة مجلة (فورين بوليسي) الأمريكية، التي بدأت تصدر بياناتها منذ عام (٢٠٠٥) تحت مسمى مؤشر الدول الفاشلة، ويتألف المؤشر من (12) مؤشراً جانبياً، يأخذ بالاعتبار ثلاثة أبعاد أساسية؛ (اجتماعية، اقتصادية، سياسية)، وكل مؤشر ثانوي له تقدير من (10) درجات، وعليه سيقع المؤشر عند مدى بين (0-120) درجة، وعند أربعة مستويات، مستدام يقع بين (10-39)، و المستقر بين (40-69)، ومستوى التحذير عند (70-99)، و حالة الخطر أو الانذار بين (100-120). الرقم الأقل يعني بأن الدولة قوية ومستدامة من أبعادها الثلاث، وكلما كبر الرقم فهذا يعني بأن الدولة ضعيفة وهشة تعاني من مشاكل متنوعة كـ(هجرة العقول، وحركة هائلة في المهاجرين والمشردين، وعمليات الانتقام، وتنمية غير متوازنة، وتدهور اقتصادي، وتجريم أو نزع الشرعية للدولة، وتدهور في الخدمات العامة، وانتهاك واسع لحقوق الإنسان، وصعود النخب المنقسمة إلى سدة الحكم واتخاذ القرار، وتدخل واضح من قبل الدول الأجنبية والإقليمية في الدولة) (The Fund For Peace,2021:1). ويتوقع بأن العلاقة سلبية، لأنه منطقياً كلما زادت هشاشة البلدان اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، انخفض النمو الاقتصادي.

- **النموذج القياسي المقترح:**

تم الاعتماد على النموذج القياسي الخاص بالدراسة، إذ أن كل متغير تم تثبيت رمزه الحقيقي في الجدول (4)، وستكون المعادلة القياسية كالآتي:

$$gr.GDP.PC\ ni = \alpha + \beta 1X1i + \beta 2X2i + \beta 3X3i + \beta 4X4i + \beta 5X5i + \beta 6X6i + Ui \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

- **تحليل نتائج القياس:**

أظهرت نتائج التطبيق القياسي فيما يخص النموذج الكلي، بأنه يمكن اعتماد معادلة الانحدار، لكون قيمة (F=11.03) المقدرة، معنوية عند نسبة خطأ (1%)، كما تبين بأن النموذج له قدرة على تفسير (48%) لما يحصل في العالم لـ(77) دولة بعد الاعتماد على المتغيرات التوضيحية التي تم

اختيارها في البحث، فيما أوضحت إحصائية ديربن واتسن المقدرة (DW= 2.311) بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بيانات المتغيرات المستخدمة كل على حدة، مما يعني بأن الانموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

لقد أظهرت نتائج التكميم القياسي بأن جميع المتغيرات التوضيحية المستخدمة في البحث ذات معنوية عالية عند مستوى خطأ (5%) للمتغيرات، ماعدا (X_4) غير المعنوي، كما تبين بأن معلمة المتغير (X_3) معنوية عند أقل من (10%)، وتحديداً عند نسبة خطأ مقداره (6.5%).

وتشير إحصائيات عامل تضخم التباين-(VIF) التي تعني (اختبار التعددية الخطية) بين المتغيرات، بأن جميع المتغيرات من ($X_6.....X_2$)، أقل من الجدولية التي عادة ما تعتمد الجدولية قيمة (10)، ما يعني بأنه لا وجود لمشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات.

الجدول (5) النتائج الإحصائية للنموذج المستخدم

ت	المتغيرات التوضيحية	قيمة المعلمة	قيمة (t)	نسبة المعنوية %	إحصائية VIF
١	حد القطع - Constant	0.173	3.80	0.000	------
٢	(X1) - log. gdp. pc 2007	-0.041	-5.61	0.000	3.66
٣	(X2) - g. exp. Touri(2007-2020)	0.0732	1.88	0.064	1.30
٤	(X3) - A.g.CO2 (2007-2020)	0.0665	0.99	0.32	1.76
٥	(X4)- log A.edu (2007-2020)	0.0889	5.58	0.000	2.19
٦	(X5) - inflation(2007-2020)	-0.0599	-3.64	0.001	1.20
٧	(X6) Log. A. fragile index(2020-2007)	-0.0341	-2.41	0.009	2.31
٨	القوة التفسيرية للنموذج (R-sq)	%47.69			
٩	القوة التفسيرية للنموذج R-sq (adj)	%43.21			
١٠	إحصائية (DW)	%2.288			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البحث وباستخدام البرنامج الإحصائي Minitab-18.

أما بالنسبة لمعلمات المتغيرات المستقلة المعتمدة، فان جميعها من ($X_6.....X_1$)، كانت إشاراتها مفسرة للعلاقة بينها وبين المتغير المعتمد (التابع)، أي مطابقة تماماً للواقع الفعلي، وكان تفسير معلمة المتغير الأول (معلمة التقارب) تؤكد وجود تقارب بين بلدان العالم الـ(77)، بمقدار (4%) على افتراض بقاء جميع المتغيرات الأخرى على حالها، لأن العلامة السالبة تعني بأن البلدان النامية تنمو بأسرع من المتقدمة بهذه النسبة الضئيلة في اللحاق بركب البلدان المتقدمة ولهذا تدعى بمعلمة التقارب.

وتبين معلمة المتغير الثاني - النمو في الانفاق للسياح الأجانب داخل البلد المضيّف، بأنه إذا ارتفع معدل النمو المذكور بمعدل نقطة واحدة، فإن النمو الاقتصادي سيزداد بنسبة (0.07) أي (7%) من النقطة، فالعلاقة ايجابية بين الانفاق من قبل السياح الأجانب والنمو الاقتصادي.

فيما كانت معلمة التلوث الهوائي البيئي (X_3) غير مؤكدة على الرغم من أن العلاقة ايجابية مع النمو الاقتصادي، بسبب عدم معنوية هذا المتغير.

ويذكر بأن معلمة المتغير الرابع (X_4) الخاصة بالتعليم (متوسط حصة الفرد من التعليم)، فإن العلاقة ايجابية قوية التأثير في النمو الاقتصادي، فتحسن التعليم بمقدار نقطة واحدة، سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (8.7%) من النقطة، وجاءت معلمة متغير التضخم مثبطة للنمو الاقتصادي لـ(77) بلدا، لتؤكد التأثير السلبي الذي يؤثر فيه نسبة التضخم في الرقم القياس بأسعار المستهلك للمدة (٢٠٠٧-٢٠٢٠)، مما يعني بأن النمو الاقتصادي قد عانى من الآثار التضخمية (٢٥٦)

السلبية، فزيادة التضخم بمقدارها وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (6%) تقريباً.

وكشفت لنا معلمة المتغير السادس (الرقم القياسي لهشاشة الدول)، الذي يمثل عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (الشروط المهمة للتنمية والنمو الاقتصادي)، بأن زيادة الرقم القياسي لهشاشة البلدان بنقطة واحدة من (120) نقطة، سيؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بمقدار (2.4%) من النقطة.

الجدول (6) نتائج التطبيق للانحدار المتعدد

gr. GDP. PC = 0.173 -0.041X1+0.073X2+0.066X3+0.088X4 -0.059 X5-0.03X6							
قيمة (t)	*3.8*	*-5.6*	*1.88*	*0.99*	*5.59*	*-3.64*	*-2.41*
المعنوية	*1%*	*1%*	*7%*	*32%*	*1%*	*1%*	*1%*

الجدول (7) مصفوفة الارتباط الجزئية - بيرسون

	Y	**X_1**	**X_2**	**X_3**	**X_4**	**X_5**	**X_6**
Y	1						
X_1	-0.26 0.019	1					
X_2	0.306 0.007	-0.42 0.00	1				
X_3	0.120 0.298	0.567- 0.000	0.35 0.002	1			
X_4	0.126 0.273	0.704 0.00	-0.292 0.01	-0.45 0.00	1		
X_5	-0.256 0.025	-0.146 0.207	0.061 0.595	0.333 0.003	-0.036 0.75	1	
X_6	0.035 0.761	-0.74 0.00	0.349 0.002	0.502 0.00	-0.559 0.00	0.169 0.142	1

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات البحث.

إن مصفوفة الارتباط الجزئية توضح لنا حقيقة الارتباط الجزئي (بيرسون) بين المتغيرات أجمع، كل مع الآخر، إذ أن العلاقة مطابقة فيما بينها بالاتجاه والإشارة، وكما ورد في معادلة الانحدار، وكانت جميع معاملات الارتباط معنوية وأقل من (50%)، ماعدا معاملات الارتباط للمتغيرات (السادس مع الثالث والرابع) أي (الهشاشة، التلوث، التعليم) على التوالي معنوية ولكن قيمة الارتباط فوق الخمسين، مما يشير إلى وجود تداخل مقبول بين هذه المتغيرات، لأنه لن يؤثر على النموذج وفقاً اختبار معامل التضخم (VIF) الذ يشير إلى قبول هذا التداخل بين هذه المتغيرات وفقاً لما هو متعارف عليه في القياس.

الاستنتاجات:

من ما تقدم، لقد تبين بأن هناك عدداً من الاستنتاجات يمكن تلخيصها بالآتي:

١. بلغ تأثير القطاع السياحي حوالي (7%) في النمو الاقتصادي وهو تأثير ايجابي معنوي وحقيقي، في بلدان عينة البحث والبالغة (77) بلداً، وهو مشروط بوعي المجتمع متمثلاً بسنوات التعليم، ووجود استقرار (اقتصادي، وسياسي، واجتماعي).

٢. إن القطاع السياحي يحتاج ثلاثة شروط اساسية للعمل بصورة صحيحة وهي (بيئة سياسية مستقرة، وتشريعات قانونية مناسبة (لحماية السياح، وتشجيع استقطاب رأس المال الأجنبي وتمويل مشاريع جديدة)، وأخيراً لابد من خلق بيئة اقتصادية مستقرة.
٣. هناك علاقة تشابكيه بين (السياحة والنمو الاقتصادي) بتفاعلهما سينتج عنه تحسن في مستوى دخل الفرد، وخلق فرص عمل جديدة، واستحصال عملات أجنبية تسهم في استقرار العملة المحلية للبلاد، وتحقيق ميزان مدفوعات ايجابي، وينشط هذا التفاعل الاقتصاد الوطني بزيادة المنتجات من سلع وخدمات.
٤. إن نشاط القطاع السياحي الكبير سيسهم حسب فرضية (النمو المقاد بالسياحة)، بظهور القطاع القائد الذي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحول القطاعي نحو قطاع خدمي نشط، والخروج من مأزق الاقتصاد الريعي، نحو اقتصاد متنوع.
٥. بإمكان القطاع السياحي تحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الهدف الاول والمتمثل بالقضاء على الفقر، والهدف الثامن وهو النمو الاقتصادي والعمل اللائق، والهدف السادس عشر والمتمثل بالسلم والعدل.
٦. يمكن للقطاع السياحي البدء أولاً بالسياحة الداخلية، خصوصاً وإن الخدمة السياحة هي (سلعة كمالية تكاد تكون ضرورية)، فكلما ازداد متوسط دخل الفرد أكثر، كلما كان توجه الفرد نحو السلع والخدمات الترفيهية، فالخدمات السياحية تعد من أهمها.
٧. السيطرة على التضخم، وتخفيض الرقم القياسي لهشاشة الدولة من أولويات السياسات العامة، التي من خلالها ستعمل خلق بيئة اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية مناسبة لتطوير القطاع السياسي.
٨. زيادة الإنفاق الحكومي، في استكمال البنى التحتية سيشجع على تنشيط عمل القطاعات الاقتصادية، تمهيداً لقيام قطاع سياحي نشط.
٩. يمكن للقطاع السياحي ان يكون القطاع القائد في الاقتصاد القومي، والقادر على تحويل الاقتصاد من ريعي إلى متنوع ويحقق كفاءة في استخدام الموارد وتوفير العمل اللائق ضمن سوق العمل الهيكلي للبلد، ويوفر العملات الأجنبية ليحولها إلى داخل البلد.

التوصيات:

١. يُعد العراق من الشريحة العليا لبلدان الدخل المتوسط والذي يقع عند متوسط دخل يتراوح بين (4.069) آلاف دولار، و(12.695) ألف دولار تقريباً حسب بيانات الأمم المتحدة وبيانات البنك الدولي لعام ٢٠٢٠، مما يتيح المجال أمام طبقات عراقية واسعة بالتوجه نحو السياحة الداخلية.
٢. النقطة الأولى تقودنا إلى ضرورة التركيز والاهتمام الحكومي بتشجيع السياحة، من خلال إدامة وإنشاء بنى تحتية تتناسب والمواقع (الطبيعية الجميلة، والأثرية والترفيهية، والدينية)، فكلما تنوعت السياحة، كانت ايرادات السياحة مستقرة وغير معرضة للأزمات خلال فترات الكساد.
٣. تحقيق النقطتين الأولى والثانية ستتيح المجال لتنشيط ايرادات القطاع السياحي الداخلي تمهيداً لإنشاء قطاع سياحي خارجي قوي قادر على المنافسة العالمية، وتحقيق التنوع المنشود في الاقتصاد العراقي.
٤. ضرورة الأخذ بتقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (لمنظمة السياحة والسفر العالمية)، والتأكيد على صناعة السياحة، إذ تبين بأن ما يقارب من (1.2) مليار إنسان يمارسون السياحة

الخارجية كل سنة ويسافرون خارج دولهم، وإن من كل عشرة وظائف جديدة يتم خلقها في الاقتصاد، فإن حصة القطاع السياحي وظيفة جديدة واحدة، حسب الإحصائيات العالمية، في حين إن صناعة السياحة ستعمل على حث القطاعات الأخرى بصورة غير مباشرة بزيادة عدد الوظائف، مما يعطي أفضلية أكبر باختيار قطاع السياحة كقطاع قائد للاقتصاد.

٥. ضرورة وضع قوانين أكثر ملائمة للقطاع السياحي، والعاملين فيه، وتمييزهم أكثر عن باقي القطاعات الأخرى، وتشريع القوانين التي تسهل دخول رأس المال الأجنبي، مع إشراك رأس مال الخاص، لإتاحة الفرصة للتطور، والتوسع في الأعمال بما يتناسب وحجم الأرباح غير الاعتيادية التي سيحصل عليه المستثمرون.

٦. الأخذ بالاعتبار أهمية الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي كبيئة داعمة لصناعة السياحة، وتنشيط القطاعات الأخرى على زيادة الإنتاج وتحسينه (للسلع والخدمات).

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، (٢٠١٣)، السياحة المستدامة: المساهمة في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مجلس التجارة والتنمية لجنة التجارة والتنمية اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة، جنيف، ١٤-١٥ آذار/مارس، البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت، ص ص١-١٦.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

2. Avgeli, V., Sealy, W., Bakir, A. & Wickens, E. (2021). Tourism for Peace: Critical reflections. Journal On Tourism & Sustainability, Vol. 4, Issue 2, June 2021 ISSN: pp. 2515-6780. https://www.ontourism.online/index.php/jots/article/view/98.
3. Bah, El-hadj M., (2017), A Three-Sector Model of Structural Transformation and Economic Development, Munich Personal Repac Archive, The University of Auckland November 2007, pp. 1-37.
4. Barnaby,F., (1987), Our Common Future: The "Brundtland Commission" Report, Springer on behalf of Royal Swedish Academy of Sciences, Ambio, Vol. 16, No. 4 (1987), pp. 217-218.
5. Barro, R and Marten, S., (1992), Convergence, Journal of Political Economic, University of Chicago, Vol. 100, No. 2, PP. 223-252.
6. Bella, G. (2018), Estimating the tourism induced environmental Kuznets curve in France. J. Sustain. Tour, Nu: 26, pp.1–10.
7. Brida, J.G., Matesanz Gómez, D., Segarra, V., (2020), On the empirical relationship between tourism and economic growth. Tour. Manag, Nu: 81, pp. 104–131.
8. Eyuboglu, S. & Eyuboglu, K., (2019), Tourism development and economic growth: An asymmetric panel causality test. Curr. Issues Tour., Nu: 23, pp.1–7
9. Feldman, M., Kemeny, T., (2014), Economic Development: A Definition and Model for Investment, University of North Carolina, Working Papers, pp1-26.
10. Fuchs, V., (1965), The Growing Importance of the Service Industries, The Journal of Business, The University of Chicago Press, Vol. 38, No. 4 (Oct., 1965), pp. 344-373.
11. Gao, J.; Xu, W.; Zhang, L., (2021), Tourism, economic growth, and tourism-induced EKC hypothesis: Evidence from the Mediterranean region. Empir. Econ., Nu: 60, pp.1507–1529.

12. Gemell, N., (2015), Economic Development and Structural Change: The Role of the Service Sector, The Journal of Development Studies, 19:1, pp. 37-66.
13. Govdeli, T and Direkci, T., (2017), The Relationship between Tourism and Economic Growth: OECD Countries, International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, 2017, Vol. 6, No. 4, ISSN: 2226-3624, pp.104-113.
14. Haile, M. A. & Megerssa, G. D., (2020), Testing the Stability of Tourism-Led Growth Hypothesis for Ethiopia, UTMS Journal of Economics 11(2), pp. 121–137.
15. Khalil .S., Khan, M & Waliuliah, (2007), Role of Tourism in Economic Growth: Empirical Evidence from Pakistan Economy, The Pakistan Development Review, 46 : 4 Part II (Winter 2007) pp. 985–995.
16. Montiel, J., Asenjo, O and Erbina, C., (2021), A Harrodian Model that fits the Tourism-led Growth Hypothesis for Tourism-based Economies, European Journal of Tourism Research 27, 2706, pp. 1-17.
17. Paramati, S.R.; Alam, M.S.; Chen, C., (2017), The effects of tourism on economic growth and CO2 emissions: A comparison between developed and developing economies, Journal Travel Res, 2017, Nu: 56, pp. 712–724.
18. Peña-Sánchez, A.R.; Ruiz-Chico, J.; Jiménez-García, M. & López-Sánchez, J.A., (2020), Tourism and the SDGs: An Analysis of Economic Growth, Decent Employment, and Gender Equality in the European Union (2009-2018). Sustainability 2020, Nu: 12, pp. 5480, pp.1-24.
19. Robinson, R.N.S., Martins, A., Solnet, D. & Baum, T., (2019), Sustaining precocity: Critically examining tourism and employment. J. Sustain. Tour, Nu. 27, pp. 1008–1025.
20. Romao, J., Neuts, B. (2017), Territorial capital, smart tourism specialization and sustainable regional development: Experiences from Europe. Habitat Int., Nu: 68, pp. 64–74.
21. Salazar, N. B., (2006), Building a Culture of Peace, Through Tourism: Reflexive and Analytical notes and queries, University of Pennsylvania, Universitas Humanistica, no: 62, desiember 2006, pp.319-333.
22. Schettkat, R & Yocarini, L., (2003), The Shift to Services: A Review of the Literature, IZA Discussion Paper No. 964, pp. 1-44.
23. The Fund for Peace, (2021), Fragile States Index Annual Report 2021, Washington, D.C, USA, pp. 1-51. (www.fragilestatesindex.org)
24. The World Travel & Tourism Council- WTTC, (2021), GLOBAL ECONOMIC IMPACT & TRENDS 2021, London, UK, pp.1-29. (wttc.org/Research/Economic-Impact)
25. Torkington, K.; Stanford, D.; Guiver, J. (2020), Discourse(s) of growth and sustainability in national tourism policy documents. J. Sustain. Tour, Nu: 28, pp.1041–1062. (https:// doi.org/10.3390/su13137164).
26. United Nations Conference on Trade and Development-UNCTAD, (2020), COVID-19 and Tourism: Assessing the Economic Consequence, Geneva, PP. 1-27.
27. UNWTO, (2015), Tourism: Sustainable Development Goals, Madrid, Spain pp.1-2.
28. UNWTO, (2020), International Tourism Highlights "2020 Edition", Madrid, Spain pp.1-24.

29. Vanzetti, D., Peters, R., Huong Do, L., Mott & G and Razo, C., (2021), COVID-19 AND TOURISM AN UPDATE: Assessing the economic consequences, United Nations Conference on Trade and Development-UNCTAD, PP. 1-23.
30. Vicente, G. V., Barroso, G V & Blanco, J., (2021), Sustainable Tourism, Economic Growth and Employment: The Case of the Wine Routes of Spain. Sustainability 2021, MDPI, Basel, Switzerland, pp. (1-17).
31. Winchenbach, A.; Hanna, P.; Miller, G. (2019), Rethinking decent work: The value of dignity in tourism employment. J. Sustain. Tour, Nu: 27, pp. 1026–1043.
32. World Tourism Organization and United Nations Development Programme, (2017), Tourism and the Sustainable Development Goals – Journey to 2030, UNWTO, Madrid, pp.1-36.
33. World Tourism Organization, (2002), Tourism and Poverty Alleviation, Madrid, Spain, pp. 1-115.